تَجْديدُ

المِنْوَالِ اللِّسَانِيّ

بُحوثٌ مُحَكَّمَةٌ مُهْداة إلى
الأستاذ عزّ الدّين المجدوب

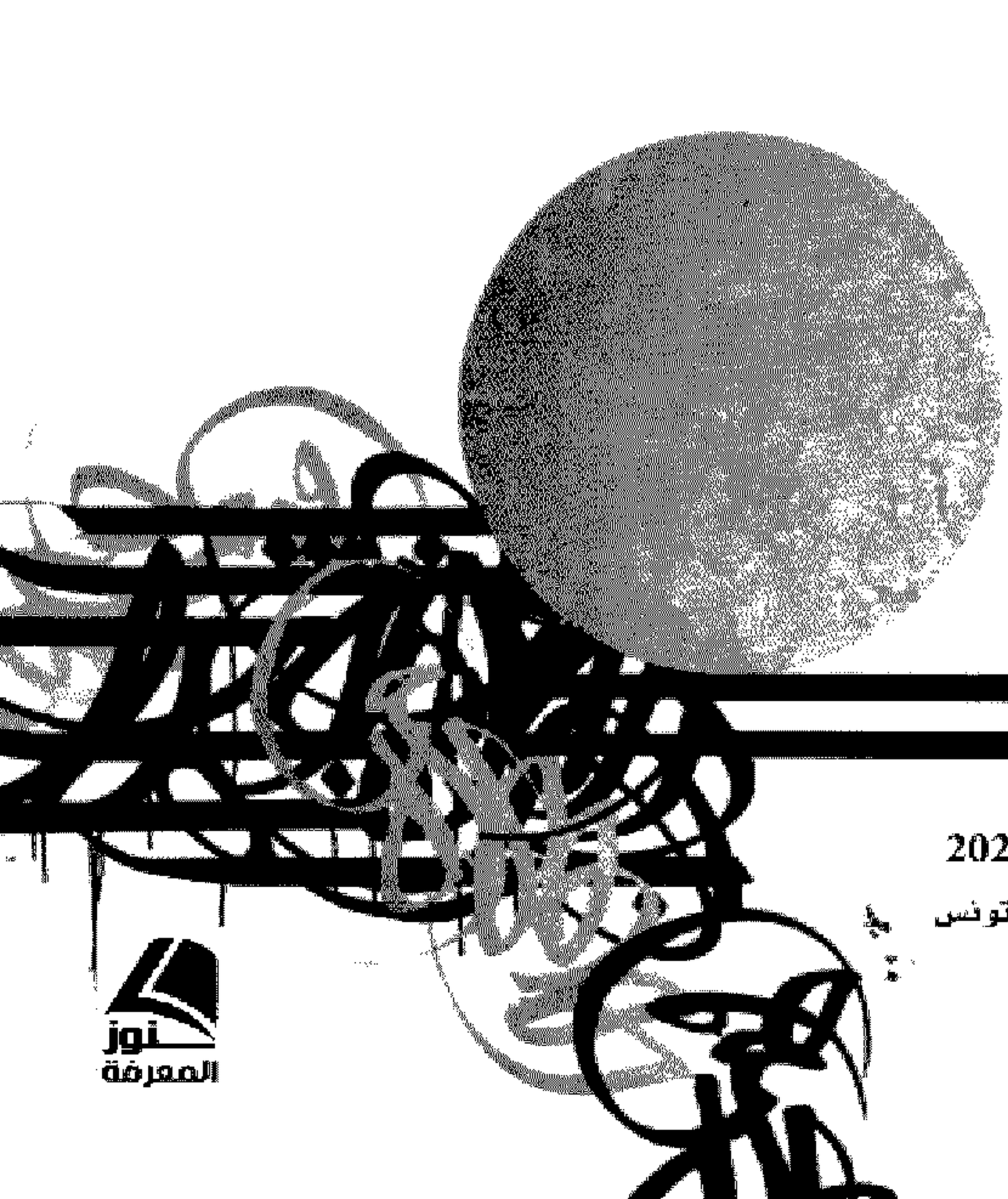

تحرير
د. فدوى العذاري

ندوة عقدت يومي 11-12 مارس 2020
كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة سوسة/ تونس

نور المعرفة

تَجْـديدُ
الـمِنْـوَالِ اللِّسَـانِيّ

بحوثٌ مُحكَّمَةٌ مُهْداة إلى
الأستاذ عزّ الدّين المجدوب

تَجْـديدُ
المِنْـوَالِ اللِّسَـانِيّ

بُحوثٌ مُحَكَّمَةٌ مُهْداة إلى
الأستاذ عزّ الدّين المجدوب

ندوة عقدت يومي 11-12 مارس 2020
كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة سوسة/ تونس

تحرير

د. فـدوى العـذاري

نوز المعرفة

تجديد المنوال اللساني: بحوث محكمة

تحرير: فدوى العذاري

رقم الإيداع لدى المكتبة الوطنية الأردنية: 2020/10/4371

ردمك: ISBN: 978 9957 74 918 7

الطبعة الأولى: 2021م/ 1442هـ

جميع الحقوق محفوظة © 2021

دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع
Dar Kunouz Al Marefa Publishers

عمّان – الأردن Amman - Jordan
عمّان: وسط البلد – ش. الملك حسين
مقابل بنك الإسكان
هاتف Tel: 00962 6 4655877
خلوي: Mobile: 00962 79 5525 494
E-mail : dar_konoz@yahoo.com
www.darkonoz.com

جميع الحقوق محفوظة لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو استنساخه أو نقله كليا أو جزئيا — في أي شكل وبأي وسيلة، سواء بطرق إلكترونية أو آلية، بما في ذلك الاستنساخ الفوتوغرافي، أو التسجيل أو استخدام أي نظام من نظم تخزين المعلومات واسترجاعها — دون الحصول على إذن خطي مسبق من الناشر.

Copyright © All Rights Reserved. No part of this book may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means without prior permission in writing of the Publisher.

مقدمات في تحليل الخطاب
بين صياغة المسائل وتأويل الظواهر النحوية
«ابن هشام أنموذجا»

الدكتور: عبد المالك بلخيري

جامعة زيان عاشور الجلفة – الجزائر

abdelmalekbelkhir@gmail.com

1- مدخل تمهيدي

مسألة معالجة أسس تحليل الخطاب ضمن دائرة النحو العربي كما طرحتها النظرية النحوية العربية وخاصة كما تمثلها وتأولها ابن هشام في منهجه النحوي، تسوقنا نحو دراسة التحولات والتطورات اللسانية التي مست نظريات الخطاب. كما تحيلنا أيضا نحو الكشف عن بعض المفاهيم التي أخذها مصطلح الخطاب في دائرة التراث اللساني العربي. إلا أننا ضمن هذا البحث نصبو نحو تحديد أهم الآليات الإجرائية التي توسل بها ابن هشام في تفريقه المنهجي بين دراسة النحو مسائل وقواعد توجهها غاية معيارية ذات نسق صوري قوامها نحو الجملة، والنحو كظواهر ووظائف ووسيلة توجهها مقاصد تواصلية ذات نسق وظيفي قوامها مقاربة نصية تداولية.

وعليه وفق هذا التفريق المنهجي الذي استعان به ابن هشام في دراسة النحو كمسائل تحتكم لأسس صورية مجردة قوامها المعيار والافتراض والقاعدة والمثال، والنحو كظواهر تحتكم لمنجز وظيفي ومقاصد تواصلية قوامها الشواهد القرآنية والشعرية. سنتوجه نحو بناء مساءلة القصد الأساس منها الكشف عن المسوغات المنهجية التي توسل بها ابن هشام في التمييز بين دراسة المسائل النحوية والظواهر النحوية ودورهما في تكوين وتحليل الخطاب النحوي، وذلك من خلال

التأسيس لنظرية خطاب نحوي تراعي طبيعة النظام اللساني العربي وفق قانوني الوضع والاستعمال.

يمكن تحديد هذه المساءلة المنهجية في مقدمتين أساسيتين هما:

1-1- مقدمة نحوية صورية: التي من خلالها يمكننا تحديد الأسس الصورية التي توسل بها **ابن هشام** في بناء منهجه النحوي في دراسة المسائل النحوية في بعدها النظري، وذلك باستعانته بالمثال النحوي قصد تسهيل عملية تمثل واكتساب المفاهيم النحوية والتأسيس لنظرية نحوية صورية، أساسها نموذج المعيار.

1-2- مقدمة نحوية خطابية: التي من خلالها يمكننا تحديد المنجز الوظيفي للبنى النحوية وذلك من خلال معالجته للظواهر النحوية ضمن الشاهد القرآني والشعري. قصد نقل المعارف النحوية في جوانبها النظرية إلى معارف نحوية يتحدد منجزها الوظيفي في مقتضيات فهم الخطاب وتأويله. والتأسيس لنظرية نحوية خطابية أساسها نموذج التأويل.

يمكننا تحليل ذلك وفق نمطين من السمات:

أ/ **سمات نحوية تداولية:** التي يمكن تحديدها والكشف عنها من خلال تعرضنا بنوع من البسط والتحليل لبعض النماذج النحوية والتي يمكن طرحها على النحو الآتي:

- تحديد الفوارق المنهجية بين **أقسام الكلام** والمحددة في الخبر والطلب والإنشاء وفق معايير **التلفظ والمعنى والامتثال.**

ب/**سمات نحوية نصية:** التي يمكن تحديدها والكشف عنها من خلال تعرضنا بنوع من البسط والتحليل لبعض النماذج النحوية والتي يمكن طرحها على النحو الآتي:

- البحث في كيفية معالجته **للجمل التي لا محل لها من الإعراب** من الوجهة **التركيبية الدلالية.** وذلك وفق معيار **الاتساق.** ويمكن التمثيل لذلك بنموذج من الجمل وهي: **الجملة التفسيرية.** وذلك من خلال التعرض **لحدود الاتساق المؤسس في الحدود بين الجمل.**
- البحث في كيفية معالجته **لمسألة العائد في اللغة العربية من الوجهة**

التركيبية الدلالية وذلك من خلال معالجته **لأشكال الإحالة بالضمير**، وذلك من خلال التعرض **لحدود الاتساق المؤسس في الحدود داخل الجملة الواحدة.**

2/ الخطاب/ دراسة في المفهوم وقواعد التكوين

جرى في التقاليد البحث اللساني مناقشة مصطلح الخطاب وما يتضمنه من مفاهيم، وذلك من خلال علاقته بمصطلحي الجملة والنص،حيث صنفت الجملة كوحدة أساس في التحليل اللساني وهي تتحدد «أساسا ببنيتها التركيبية وبدلالتها التي تحسب على أساس دلالة الكلمات المكونة لها.»[1] وعليه يمكن تصور الجملة على أنها:

أولا: «كيان مجرد، وهي نتاج نظرية.»[2]

ثانيا: «مقولة صرفية – تركيبية صورية شأنها في الصورية شأن المفردة والمركب (الاسمي – الصفي – الحرفي) عدت بهذا التحديد إلى موضوع الوصف والتفسير عند اللغويين.»[3].

ثالثا: تعد الجملة هي الوحدة الأساس للتحليل ضمن منهج نحو الجملة.

أما مصطلح النص فيعرف على أنه «وصلة لسانية تجريبية ذات استعمال وارد وقع إنتاجها في إطار ممارسة اجتماعية من قبل متلفظ أو العديد من المتلفظين، ويمكن اعتبار النصوص موضوعا للسانيات.»[4] كما يحدد على أنه «الإنتاج اللغوي الذي يتعدى الجملة باعتباره سلسلة من الجمل يضبطها مبدآن:

---

(1) ينظر: **جاك موشلر – آن ريبول: القاموس الموسوعي للتداولية**، ترجمة مجموعة من الباحثين بإشراف عز الدين مجدوب، دار سيناترا، المركز الوطني للترجمة، تونس، الطبعة الثانية 2010، ص26.

(2) المرجع نفسه، ص 26.

(3) **أحمد المتوكل: الخطاب وخصائص اللغة العربية دراسة في الوظيفة والبنية والنمط**، دار الاختلاف، الجزائر، الطبعة الأولى 2010، ص21.

(4) **فرانك نوفو: قاموس علوم اللغة**، ترجمة صالح الماجري، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، طبعة الأولى 2012، ص477.

مبدأ الوحدة ومبدأ الاتساق والتناسق.»[1] وقد «استعمل هذا المصطلح في الأدبيات اللسانية تارة مرادفا للخطاب باعتبار الخطاب نصا وظروف إنتاج وتارة باعتبار النص سلسلة جملية مجردة معزولة عن ظروف إنتاجها شأنها في التجرد والصورية شأن الجملة.»[2]

في المقابل من ذلك فقد عرف مصطلح الخطاب ضمن مباحث الدرس اللساني الحديث عدة مفاهيم، فقد عرف على أنه «التجسيد الفعلي من قبل المتكلم لمجموعة من الدلائل الموضوعة اجتماعيا للتعبير عن فكره».[3]

أما سوسير فقد عالج مفهوم الخطاب من خلال تفريقه المنهجي بين اللسان الذي هو «نظام مسجل من العادات اللسانية التي تسمح للشخص بالفهم والإفهام.»[4]

أما الخطاب فربطه بالحديث «الذي هو تحقيق فردي له..... ومجموعة فرعية مقصورة على استعمال هذا النظام من قبل المتكلمين.»[5]

مما سبق طرحه والبسط فيه من مفاهيم وفوارق منهجية بين مصطلحات الجملة والنص والخطاب، يمكن تمثل **قواعد تكوين**[6] **الخطاب** البانية له في بعديه اللساني والتداولي وفق قواعد التكوين الآتية:

أ/ **الخطاب وقواعد التكوين اللساني**: تظهر هذه القواعد في مجموعة من المكونات اللسانية، كالصوت والمعجم والدلالة، والتركيب، والتي يمكننا نعتها **بالمكونات القاعدية للخطاب**، وهذه **المكونات يوجبها النظر في** بنية **اللغة** ضمن ما يسمى القواعد اللسانية البانية والواصفة له، وهي **تحتكم في دراستها ووصفها للمنهج اللساني**.

---

(1) **أحمد المتوكل: الخطاب وخصائص اللغة العربية دراسة في الوظيفة والبنية والنمط**، ص 22.

(2) المرجع نفسه، ص 22.

(3) **فرانك نوفو: قاموس علوم اللغة**، ص243.

(4) المرجع السابق نفسه، ص 243.

(5) المرجع نفسه، ص 244.

(6) **مصطلح قواعد التكوين** تم استعارته من **سيلفيا باقيل وديان نولي: دليل الاصطلاح**، ترجمة خالد الأشهب، دار كنوز المعرفة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى 2016، ص 37.

ب/ **الخطاب وقواعد التكوين خارج لساني**: تظهر في مجموعة من المكونات خارج لسانية، كالجوانب الاجتماعية والنفسية والثقافية والتداولية ....إلخ، والتي يمكننا نعتها **بالمكونات السياقية للخطاب**، وهذه **المكونات يوجبها النظر في مكونات السياق الخارجي للخطاب**، والتي تتعلق دائما بظروف إلقائه، وهي تحتكم في **دراستها وتحليلها لمنهج تحليل الخطاب التداولي**.

3/ الخطاب والنحو / نحو صياغة مقاربة وظيفية تكاملية

يمكن معالجة مصطلح الخطاب وما تضمنه من مفاهيم ضمن النظرية النحوية، وذلك من خلال إبراز الوظائف التي ينجزها النحو ضمن دائرة الخطاب كقواعد تكوين أساس تدخل في تكوينه، أو آليات إجرائية يتوسل بها في تحليله من خلال فهمه وتأويله. ضمن هذا السياق التكاملي بين **الخطاب والنحو فقد تم** تحديد مصطلح الخطاب من خلال علاقته بمصطلح الكلام حيث عرفه **ابن هشام** بقوله: «الكلام هو القول المفيد بالقصد»[1] وعرفه في موضع آخر بقوله: «ثم قلت: والكلام قول مفيد مقصود.»[2]

بهذا المفهوم فقد اشترط **ابن هشام** في حد الكلام إلقاء القول، والإفادة والقصد، وهي الشروط التي تواضع عليها علماء اللغة والأصوليون في تحديد مفهوم الخطاب. لكن في المقابل من هذا نجد **عبد الرحمن حاج صالح** قد فصل في **لفظ الكلام ومعانيه الثلاثة ضمن دائرة النحو العربي**[3]، حيث يقول: «إن للفظة ((كلام)) ثلاثة معان أساسية في استعمال النحاة لها وخاصة سيبويه وشيوخه.»[4]

---

(1) **ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق حنا الفاخوري. دار الجيل، بيروت، طبعة أولى 1991، ص05.

(2) **ابن هشام الأنصاري: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع. مصر، القاهرة، طبعة 2004، ص 50.

(3) **عبد الرحمن حاج صالح: الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية**، موفم، الجزائر، الطبعة 2012، ص 12.

(4) المرجع نفسه، ص 12.

أ/ **المعنى الأول للفظة كلام:** «تدل لفظة كلام على مجموع ما يتكلم به قوم وطريقتهم في الكلام وهو قريب مما تدل عليه لفظة لسان إلا أن في مدلوله معنى «الطريقة الخاصة بقوم في الكلام».»[1]

ب/ **المعنى الثاني للفظة كلام:** «فهو الخطاب أي الكلام الحاصل بالفعل بين المتخاطبين وهو باللغات الأجنبية Discours. ويرادفه الحديث أو الخطاب وهو أيضا Enoncé بالفرنسية وUtterence بالانكليزية.»[2]

ج/ **المعنى الثالث للفظة كلام:** «وهو قريب من المعنيين السابقين. فقد افتتح ابن جني كتابه الخصائص بالتحليل لمفهوم الكلام بهذا المعنى.»[3]

إلا إنه يمكن القول أن العلاقة الوظيفية التي تأسست بين الخطاب والنحو كان منطلقها الأول في منهج النحاة العرب هو فهم النص القرآني كمقصد أساس ثم الاجتهاد في وضع الأسس البانية للنحو العربي، حيث نجد «أن الواضعين للنحو من العرب قد انطلقوا من استقراء النص القرآني لاستنباط أصول العربية وكان القصد الأول من ذلك أن يستطيع غير الفصيح أن يقرأه كما نزل بدون تحريف.»[4] وهذا الرأي يؤكده ابن خلدون حين ربط فهم الخطاب الشرعي واستنباط الأحكام الشرعية وفق المعرفة بأركان علوم اللسان العربي ومنها المعرفة بالنحو. حيث يقول: «أركانه أربعة: وهي اللغة والنحو والبيان والأدب، ومعرفتها ضرورية على أهل الشريعة. إذ مآخذ الأحكام الشرعية كلها من الكتاب والسنة.»[5] ويعتبر أن النحو هو الأهم والمقدم على هذه العلوم وأنه الأصل في فهم الخطاب، وذلك لأن به تتحدد أصول المقاصد بالدلالة وتحقق الإفادة. حيث يقول: «والذي يتحصل أن الأهم المتقدم منها هو النحو. إذ به يتبين أصول المقاصد بالدلالة فيعرف الفاعل من المفعول والمبتدأ من الخبر. ولولاه لجهل أصل

---

(1) المرجع نفسه، ص 12.

(2) المرجع نفسه، ص 13.

(3) المرجع نفسه، ص 13.

(4) المرجع نفسه، ص07.

(5) عبد الرحمن بن محمد بن خلدون: تاريخ ابن خلدون، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى 2011، المجلد الأول، ص455.

الإفادة.»[1] بهذه التصورات المنهجية المتعلقة بأهمية النحو في تحديد المعنى من خلال تبيين المقاصد بالدلالة وتحقيق الإفادة، تضعنا أمام الوظيفة المركزية للنحو ضمن دائرة الخطاب سواء كمكون قاعدي يدخل في تكوينه أو آلية رئيسة تدخل في تحليله وتأويله.

إن هذه العلاقة الوظيفة التكاملية بين الخطاب والنحو، تسوقنا نحو مساءلة منهجية تتأسس على سؤالين مركزين هما:

أولا: ما هي الأسس المنهجية التي توسل بها ابن هشام في تحليل الخطاب النحوي؟

ثانيا: ما هي الأطر المعرفية التي استعان بها في بناء منهجه النحوي؟

معالجة الأسس المنهجية التي توسل بها ابن هشام في تحليل الخطاب

يمكننا تقديم ذلك وفق الخطاطة المنهجية التصورية الآتية والتي تقوم على منهجين هما:

أ/ **المنهج الصوري:** المؤسس على صياغة المسائل النحوية وفق أسس دعامتها الافتراض والمثال والقواعد في جوانبها الصورية والنظرية المجردة.

ب/ **المنهجي الوظيفي:** المؤسس على تأويل الظواهر النحوية ضمن الخطاب وفق نماذج نصية دعامتها الشاهد القرآني والشاهد الشعري.

أما بخصوص الأطر المعرفية التي استعان بها **ابن هشام** في تحليل الخطاب، فإنها تتأسس على المعنى وبعض التخريجات والآراء النحوية والبلاغية لبعض النحاة والبلاغيين وبعض المدارس النحوية، وهذا ما

يلاحظ في مصنفه مغني اللبيب عن كتب الأعاريب.

4/ تحليل الخطاب / بين التأسيس الصوري وصياغة المسائل النحوية

يمكن التطرق لكيفية صياغة المسائل النحوية وفق التأسيس الصوري كما تمثلها ابن هشام في منهجه وخاصة في مدونته مغني اللبيب من منظورين:

---

(1) المرجع نفسه، المجلد الأول، ص 455.

آ/ **المنظور المفرداتي التركيبي:** وذلك من خلال تعرضه للحديث عن الحروف ودورها في تكوين الخطاب، حيث يقول: «وأعني بالمفردات الحروف وما تضمن معناها من الأسماء والحروف.»[1] والحديث عن الحروف ضمن الخطاب النحوي العربي صاغها وصنفها النحاة إلى ضربين من الحروف: حروف مباني وحروف معاني.[2] ولكن لما نأتي من الوجهة الصورية لمناقشة الأسس المنهجية التي وجهت ابن هشام نحو معالجة الحروف في منهجه. سيحيلنا ذلك على بعض الموقفات المنهجية التي تظهر في الوظيفية التركيبية للحروف.[3]

أ- **وظيفة الربط:** «وتكون الحروف فيها رابطة بين اسمين أو فعلين: (كوظيفة حروف العطف). أو أن تكون رابطة بين فعل، واسم: (مثل حروف الجر) أو أن تكون رابطة بين جملتين: (وهي الكلم الدالة على الشرط). فيكون الربط هو الداخل على الشيء لتعلقه بغيره.»[4]

ب- **وظيفة المعنى:** «أن تدل على المعنى في الفعل: (مثل السين وسوف). أو أن تدل على معنى في الاسم: (وهي الألف واللام). وهناك من يطلق على هذه الوظيفة: وظيفة النقل التي ينقل الحرف فيها من معنى جديد إلى مدخوله: مثل (حروف النفي، والاستفهام، والتخصيص والتعريف والتنفيس والتأنيث).»[5]

ج- **وظيفة العمل:** ارتبطت هذه الوظيفة في عمل الحرف ضمن منهج ثنائية اللفظ والمعنى.[6]

ب/ **منظور تركيبي:** نقصد بالمنظور التركيبي، الكيفية الصورية التي عالج بها

---

(1) **ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، الجزء الأول، ص19.

(2) **أحمد كروم: الاستدلال في معاني دراسة في اللغة والأصول**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى 2009، ص 20.

(3) المرجع نفسه، ص 22.

(4) المرجع نفسه، ص 22.

(5) المرجع نفسه، ص 22.

(6) المرجع نفسه، ص22/23.

ابن هشام مصطلح الجملة ومكوناتها وأقسامها، حيث يعتبر «هو أول من أدرك فائدة تخصيص باب للنظر في الجملة باعتبارها قاعدة الكلام ووحدته الأساسية، وقد أفرد لها بابا في كل من كتابيه مغني اللبيب وشرح مقدمة الإعراب.»[1] لكن تظهر الجوانب الصورية للجملة في منهج ابن هشام من خلال تفريقه المنهجي بين مصطلحي الكلام والجملة، حيث عرف الكلام بقوله: «الكلام: هو القول المفيد بالقصد»[2] أما الجملة فعرفها بقوله: «والجملة عن الفعل وفاعله كـ«قام زيد» والمبتدأ وخبره كـ«زيد قائم» وما كان بمنزلة أحدهما نحو «ضُرب اللصُّ» و«أقائم الزيدان»، و«كان زيد قائما» و«ظننته قائما».»[3]

إن الفاحص لهذين التعريفين يجد أن ابن هشام أدرج الكلام ضمن دائرة الخطاب وذلك من خلال عرضه لأهم الشروط التي تدخل في تحديده وتميزه وهي القول والإفادة والقصد، وهي من الأسس التي تدخل في تكوين الخطاب. أما مصطلح الجملة ومن خلال تعريفه لها وتحديد أنماطها ومكوناتها من الوجهة النظرية فنرى أنه أدرجها ضمن نظام اللسان. ومما يقوي تصورنا في هذا التصنيف المتعلق بالجملة والكلمة، فقد اعتبر ابن هشام أن الكلام أخص من الجملة، حيث يقول: «....، إنه بعد أن فرغ من حد الكلام قال: ويسمى جملة، والصواب أنها أعم منه، إذ شرطه الإفادة، بخلافها، ولهذا تسمعهم يقولون: جملة الشرط، جملة الجواب، جملة الصلة، كل ذلك ليس مفيداً، فليس بكلام.»[4]

إن خصوصية الكلام وعمومية الجملة كما طرحهما ابن هشام، تحيلنا على ظروف إنشاء الخطاب وهي في العادة تحتكم لشروط خطابية ومقامية قوامها القول والقصد والإفادة، بخلاف الجملة التي تتأسس على افتراضات قوامها الجوانب الصورية والنظرية.

---

(1) عبد القادر المهيري: نظرات في التراث اللغوي العربي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى 1993، ص33.

(2) المرجع نفسه، ص 05.

(3) المرجع نفسه، ص 05.

(4) ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، الجزء الثاني، ص 05.

5/ تحليل الخطاب / بين التأسيس الوظيفي وتأويل الظواهر النحوية

يمكننا معالجة تحليل الخطاب كما طرحه ابن هشام في منهجه من خلال تأويله للظواهر النحوية، وذلك من خلال تبيين المنجز الوظيفي للنحو، وهذا يظهر وفق الوظائف التي تحققها البنى النحوية ضمن الخطاب، ولمناقشة ذلك نكتفي ضمن هذا البحث بالتعرض بنوع من البسط لبعض السمات النحوية التداولية، وبعض السمات النحوية النصية مع تقديم بعض النماذج التطبيقية.

1/5 تحليل الخطاب / نحو سمات نحوية تداولية

إن مسألة معالجة تحليل الخطاب وفق المنهج التداولي وآلياته، ووفق ما طرحه ابن هشام في منهجه، تضعنا في حذر منهجي، لكننا حاولنا تجاوز هذا الحذر ببعض المقولات المنهجية التي قدمها الباحث بيار لارشي الذي اجتهد في تقديم مقولة الإنشاء واعتبرها الإطار المرجعي لتداولية عربية، حيث يقول: «تمثل مقولة الإنشاء هذه مقولة منسية عند المستعربين. وقد اعترضني منذ أكثر من ربع قرن في ثنايا مختصر لنحوي متأخر هو ابن هشام الأنصاري – 761هـ / 1361م في شكل تصنيف الكلام – الجامع الصغير 2– يقول فيه: «الكلام قول مفيد وهو خبر وإنشاء.»[1] كما اعتبر كتابه شروح شذور الذهب من الكتب التي تضمنت بعض التقسيمات للخبر والإنشاء ذات أبعاد تداولية.[2] وفي الحقيقة لما عدنا لهذا المصنف، وجدنا بعض الإشارات اللطيفة لدور الخبر والإنشاء في بناء الخطاب وفهمه وفق مقولة الإنشاء، كما طرحها وتأولها ابن هشام وذلك من خلال التأسيس لنظرية نحوية لتحليل الخطاب وفق مقولة الإنشاء. وفي هذا الشأن يقول: «كما انقسمت الكلمة إلى ثلاثة أنواع: اسم وفعل وحرف، كذلك انقسم الكلام إلى ثلاثة أنواع: خبر وطلب وإنشاء.»[3]

---

(1) عز الدين المجدوب ومجموعة من الأساتذة: إطلالات على النظريات اللسانية والدلالية في النصف الثاني من القرن العشرين، المجمع التونسي للعلوم والفنون والآداب، بيت الحكمة، قرطاج، تونس، الطبعة الأولى 2012، الجزء الأول، ص501.

(2) المرجع نفسه، الجزء الأول، ص 501.

(3) ابن هشام الأنصاري: شرح شذور الذهب، ص 56.

إلى جانب هذا التقسيم فقد قام ابن هشام بتقديم مفاهيم لهذه الأنواع الثلاثة وتبيين وظيفتها في بناء الخطاب وفهمه، حيث يقول: «وضابط ذلك أنه إما يحتمل التصديق والتكذيب، أو لا. فإن احتملها فهو الخبر، نحو ((قام زيد)) و((ما قام زيد))، وإن لم يحتملها فإما أن يتأخر وجود معناه عن وجود لفظه، أو يقترنا. فإن تأخر عنه فهو الطلب نحو ((اضرب)) و((لا تضرب)) و ((هل جاءك زيد؟)) وإن اقترنا فهو الإنشاء، كقولك لعبد ك ((أنت حر)) وقولك لمن اوجب لك النكاح ((قبلت هذا النكاح.))»[1] ليتراجع عن هذا التقسيم وذلك حين أدمج الطلب في الإنشاء، واعتبر أن الفارق بينهما هو **الامتثال**، وفي هذا الشأن يقول: «وهذا التقسيم تبعت فيه بعضهم، والتحقيق خلافه، وأن الكلام ينقسم إلى خبر وإنشاء فقط، وأن الطلب من أقسام الإنشاء، وأن مدلول ((قُمْ)) حاصل عند التلفظ به لا يتأخر عنه، وإنما يتأخر عنه الامتثال ن وهو خارج عن مدلول اللفظ، ولما اختص هذا النوع بأن إيجاد لفظه إيجاد لمعناه سمي إنشاء.»[2] فهذه التقسيمات التي أخذها الكلام ضمن الخطاب وأهم المفاهيم التي أخذها كل نوع، تضعنا في سياق نظرية تداولية مستمدة من فهم عميق وتصور منهجي دقيق تميز به سؤال المنهج عند ابن هشام في بناء تصورات منهجية لنظرية نحوية عربية، تراعي قوانين الوضع والاستعمال للسان العربي.

2/5 تحليل الخطاب / نحو سمات نحوية نصية

إن تحليل الخطاب وفق منهج نحو النص أي من خلال تحديد السمات النحوية النصية كما تمثلها وتأولها ابن هشام في منهجه، يحيلنا من الوجهة المنهجية نحو دراسة **الجمل التي لا محل لها من الإعراب** وذلك من خلال تحديد مسألة الاتساق المؤسس في الحدود بين الجمل[3] وذلك من خلال اختيار الجملة

---

(1) المرجع نفسه، ص 56.

(2) المرجع نفسه، ص 57.

(3) تم استعارة هذا التركيب المصطلحي من الباحث والأكاديمي الجزائري: **مفتاح بن عروس** من خلال رسالته في الدكتوراه: **الاتساق والانسجام في القرآن**، جامعة الجزائر 2007/ 2008، ص 57.

التفسيرية كنموذج تطبيقي كما حللها **ابن هشام** ضمن بعض الشواهد القرآنية، مبينا أهم الوظائف التركيبية والدلالية التي ينجزها هذا النمط من الجمل ضمن الخطاب القرآني، كما يمكننا كذلك التعرض بنوع من البسط والتحليل لمسالة العائد في العربية من خلال معالجة وظيفة الضمائر ضمن ما يعرف **بالاتساق المؤسس في الحدود داخل الجملة الواحدة.**

أ/ الجملة التفسيرية والاتساق المؤسس في الحدود بين الجمل

1/ الشاهد القرآني الأول: يقول الله تعالى: ﴿وأسروا النجوى الذين ظلموا هل هذا إلا بشر مثلكم﴾[1].

تأول صاحب **مغني اللبيب العلاقة التركيبية والدلالية بين الجملة الخبرية** الأولى ﴿وأسروا النجوى الذين﴾ والجملة الاستفهامية ﴿هل هذا إلا بشر مثلكم﴾ ضمن هذا الشاهد القرآني، بقوله: «فجملة الاستفهام مفسرة للنجوى»[2]. بهذا التأويل يمكننا القول أنه بالرغم من هذا الفصل الحاصل بين الجملتين ضمن هذا الشاهد القرآني، إلا هناك مناسبة تتأسس على علاقة معنوية تجمع بينهما، وهي أن الجملة الإنشائية ﴿هل هذا إلا بشر مثلكم﴾ جاءت مفسرة ومبينة وفكت الإبهام المتضمن في كلمة النجوى الموجود في الجملة الخبرية ﴿وأسروا النجوى الذين﴾.

2/ الشاهد القرآني الثاني: يقول الله تعالى: ﴿هل أدلكم على تجارة تنجيكم من عذاب اليم تؤمنون بالله ورسوله﴾[3].

تأول ابن هشام العلاقة بين الجملة الاستفهامية الأولى ﴿هل أدلكم على تجارة تنجيكم من عذاب اليم﴾ والجملة الخبرية ﴿تؤمنون بالله ورسوله﴾ ضمن

---

(1) **سورة الأنبياء**. الآية 03. ووردت ضمن **مغني اللبيب عن كتب الاعاريب لابن هشام** في الجزء الثاني، ص 40.

(2) **ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب عن كتب الاعاريب**. الجزء الثاني، ص 40.

(3) **سورة الصف**: الآية 10/11. **ووردت ضمن مغني اللبيب عن كتب الاعاريب لابن هشام** في الجزء الثاني، ص 41.

هذا الشاهد القرآني بقوله: «فجملة تؤمنون تفسير للتجارة.»[1]

إن تأويل ابن هشام يحيلنا على أوجه المناسبة بين الجملتين ضمن الشاهد القرآني كما يبين العلاقة التركيبية والدلالية الحاصلة بينهما، والتي تتأسس على علاقة معنوية قوامها التفسير وفك الإبهام الذي أنجرته الجملة الخبرية ﴿تؤمنون بالله ورسوله﴾.

3/ الشاهد القرآني الرابع: يقول الله تعالى: ﴿حتى إذا جاؤك يجادلونك يقول الذين كفروا﴾[2].

ضمن هذا الشاهد القرآني فقد تأول ابن هشام العلاقة الدلالية بين الجمل، بقوله: «إن قدرت ((إذا)) غير شرطية فجملة القول تفسير ليجادلونك، وإلا فهي جواب إذا وعليهما فيجادلونك حال.»[3]

4/ الشاهد القرآني الخامس: يقول الله تعالى: ﴿ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه﴾[4].

ضمن هذا الشاهد القرآني فقد تأول **ابن هشام** العلاقة الدلالية بين الجمل، بقوله: «**فجملة** ليسجننه قيل: هي مفسرة للضمير في بدا الراجع إلى البداء المفهوم منه، والتحقيق أنها جواب لقسم مقدر، وأن المفسر مجموع الجملتين، ولا يمنع من ذلك كون القسم إنشاء، لأن المفسر هنا هو المعنى المتحصل من الجواب، وهو خبري لا إنشائي. وذلك المعنى هو سجنه عليه الصلاة والسلام، فهذا هو البداء الذي بدا لهم.»[5]

---

(1) **ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب عن كتب الاعاريب**، الجزء الثاني، ص 41.

(2) **سورة الأنعام**: الآية 26. **ووردت في مغني اللبيب عن كتب الاعاريب لابن هشام** الجزء الثاني، ص41.

(3) **ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب عن كتب الاعاريب**، الجزء الثاني، ص 41.

(4) **سورة يوسف**: الآية 35. **ووردت في مغني اللبيب عن كتب الاعاريب لابن هشام**، الجزء الثاني، ص42.

(5) **ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب عن كتب الاعاريب**، الجزء الثاني، ص 42.

مما سبق البسط فيه إذا كانت الجملة التفسيرية تتدرج عند النحاة في باب الجمل التي لا محل لها من الإعراب فإنها عند البلاغيين تصنف في باب الفصل، ولقد ميزوا بين ثلاثة مواضع للفصل:[1]

أ/ **الموضع الأول**: «أن يكون بين الجملتين «اتحاد تام»، وذلك بأن تكون الجملة الثانية توكيد الأولى، أو بيانا لها، أو بدلا منها. ويقال حينئذ أن بين الجملتين «**كمال الاتصال**»[2].

ب/ **الموضع الثاني**: «أن يكون بين الجملتين «تباين تام»، وذلك بأن تختلفا خبرا وإنشاء، أو بألا تكون بينهما مناسبة ما. ويقال حينئذ ان بين الجملتين «**كمال الانقطاع**»..»[3]

ج / **الموضع الثالث**: «أن تكون الجملة ثانية جوابا عن سؤال يفهم من الأولى، ويقال حينئذ أن بين الجملتين «**شبه كمال الاتصال**»..»[4]

مما سبق البسط فيه بما تعلق بالجملة التفسيرية نستخلص:

- تم تصنيفها عند النحاة ضمن الجمل التي لا محل لها من الإعراب.
- تم توظيفها ودراستها عند البلاغيين في باب الفصل.
- تعلقت مباحثها بالتفسير والتبيين وفك الإبهام.
- تدخل ضمن الموضع الثالث من الفصل ألا هو «اتحاد تام»

5/ الإحالة بالضمير والاتساق المؤسس داخل الجملة الواحدة

إن الوصف الأولي لمغني اللبيب عن كتب الأعاريب، يكشف لنا عن ضرب من العائد أولاه **ابن هشام** شيئا من التفصيل وهو **الضمير**، ويظهر لنا ذلك من خلال تفسيره للضمير هي ضمن الشاهد القرآني، حيث يقول: «نحو ﴿إِنْ هِيَ إِلا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا﴾ قال الزمخشري: **هذا الضمير لا يعلم ما يعني به الا بما يتلوه**. وأصله

---

(1) عبد العزيز عتيق: في **البلاغة العربية علم المعاني –البيان – البديع**، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، بدون طبعة، 156.

(2) المرجع نفسه، ص156.

(3) المرجع نفسه، ص 157.

(4) المرجع نفسه، ص 159.

إن الحياة إلا حياتنا الدنيا ثم وضع هي موضع الحياة لان الخبر يدل عليها ويبينها.»[1]

إن تمثل ابن هشام لمسألة تفسير الضمير في إطار ما يسمى بنحو الجملة، لا يلغي بقليل من التفحص تفهم ابن هشام لمسألة ملء الضمير بعد آن كان وحدة فارغة مبهمة حين يدرج في السياق، يدل على هذا تمثله بتخريج الزمخشري للشاهد القرآني، ويمكن أن نعيد صياغة هذا التخريج بالترسيمة الآتية:

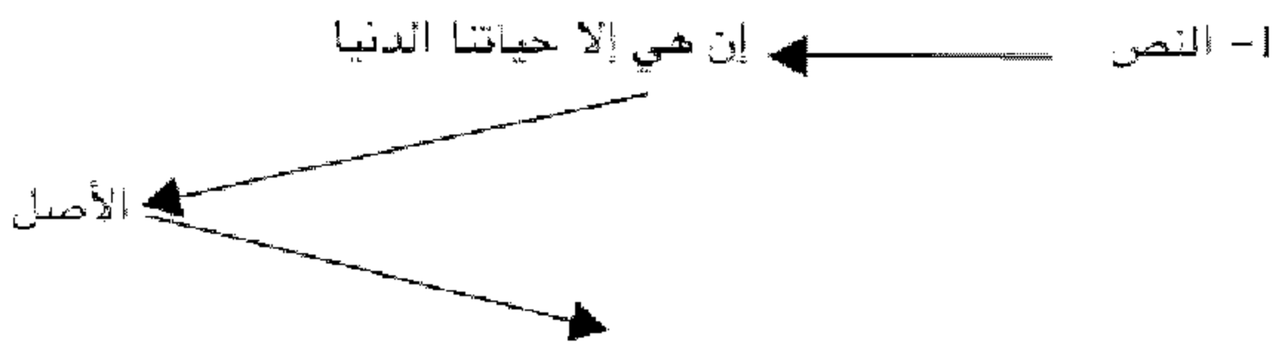

يمكن قراءة مكونات هذا المخطط على النحو الآتي:

1- الضمير (هي) في النص يحيل إلى ما بعده (إحالة بعدية) بحيث لا يمكن فهمه إلا بلفظ الحياة:

- هي + 0 ◄——— (وحدة نحوية فارغة)
- هي+ إلا حياتنا ◄——— (وحدة نحوية مملوءة)

2- في تخريج الزمخشري: أوّل الضمير بلفظ الحياة فأدى إلى وجود التكرار ما يفيدنا في اعتبار الضمير وحدة اقتصادية اتساقية.

إن هذه النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذه الدراسة المتواضعة تكون بفضل الله قد فتحنا نافذة، نحو كيفية تحليل الخطاب النحوي من خلال تعرضنا لبعض السمات النصية التداولية،كما تمثلها وتأولها ابن هشام في منهجه النحوي.

في الأخير نصل إلى حقيقة مفادها أن غنى التراث وقوته اللساني العربي،

---

(1) ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب عن كتب الاعاريب، الجزء الثاني، ص 166.

لا يحتاجان منا إلى انتماء شعوري قائم على قراءة غير واعية وبحث إيديولوجي، بقدر ما يحتاجان منا إلى انتماء موضوعي قائم على قراءة واعية ومنهج غايته البحث عن مواطن القوة في هذا التراث، وذلك بغية التأسيس والتأصيل لها، وعن مواطن القصور من أجل تقويمها. وهذا التأسيس والتقويم لابد أن يتم داخل منظومة تراثنا إذا أردنا أن نرتقي بلغتنا وأن نطور في آليات خطابنا.

المراجع

القرآن الكريم برواية ورش

1- **أحمد كروم: الاستدلال في معاني الحروف دراسة في اللغة والأصول**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى 2009.

2- **أحمد المتوكل: الخطاب وخصائص اللغة العربية دراسة في الوظيفة والبنية والنمط**، دار الاختلاف، الجزائر، الطبعة الأولى 2010.

3- **ابن هشام الأنصاري:**

- **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق حنا الفاخوري، دار الجيل، بيروت، طبعة أولى 1991 الجزء الأول.
- **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق حنا الفاخوري، دار الجيل، بيروت، طبعة أولى 1991 الجزء الثاني.
- **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، مصر، القاهرة، طبعة 2004.

4- **جاك موشلر - آن ريبول: القاموس الموسوعي للتداولية**، ترجمة مجموعة من الباحثين بإشراف عز الدين مجذوب، دار سيناترا، المركز الوطني للترجمة، تونس، الطبعة الثانية 2010.

5- **سيلفيا بافيل وديان نولي: دليل الاصطلاح**، ترجمة خالد الأشهب، دار كنوز المعرفة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى 2016.

6- **عبد الرحمن بن محمد بن خلدون: تاريخ ابن خلدون**، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى 2011، المجلد الأول.

7- **عبد الرحمن حاج صالح: الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية**، موفم، الجزائر، الطبعة 2012.

8- **عبد العزيز عتيق: في البلاغة العربية علم المعاني -البيان - البديع**، دار النهضة العربية، بيروت لبنان، بدون طبعة.

9- **عبد القادر المهيري: نظرات في التراث اللغوي العربي**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى 1993.

10- عز الدين المجدوب ومجموعة من الأساتذة: **إطلالات على النظريات اللسانية والدلالية في النصف الثاني من القرن العشرين**، المجمع التونسي للعلوم والفنون والآداب، بيت الحكمة، قرطاج، تونس، الطبعة الأولى 2012، الجزء الأول.

11- **فرانك نوفو: قاموس علوم اللغة**، ترجمة صالح الماجري، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، طبعة الأولى 2012.

12- **مفتاح بن عروس: الاتساق والانسجام في القرآن**، جامعة الجزائر رسالة دكتوراه 2007/2008.